ثَمانيَ عشرةَ مسألةً من مسائل الخليل النحوية بكتاب سيبويه

(الحلقة الثانية)

د. يحفظ عمرو محمّد عبد الله الشنقيطيّ

ملخـــص:

الخطاب اللغوي لم يأتِ من فراغ ولا يخصّ ذاتاً مفردة ينبثق منها، وإنّما يتشكّل في إطار واسع تجتمع فيه أنماط كثيرة من بنـــى ثقافيـــة، ونفسية، واجتماعية، ومعرفيّة، فهو ميدان واحد، يشكّله كل مبدع كما يشاء، ويبثّ فيه رؤاه الفكرية في قوالب لغوية تخصّه دون سواه، ليضـــفي على إنتاجه صبغة خاصة تميّزه عن غيره.

هذا الأمر بدا في "قصة حبة" قمح لهاشم غرايبة، مادة الدراسة المحلّلة، إذ تسفر عن لون فكري لغوي خاص بمنتج الخطـــاب، فتظهـــره بسمت معيّن يدلّ على ثراء معجمي وتشكيل نحوي وترميز دلالي يكاد ينطبع به المبدع في جلّ قصصه، وما هـــذه القصـــة إلا مثـــالا لمعانيـــه ومقاصده التي تسير جنبا إلى جنب مع قوالبه الشكلية، لذا عرضت لغة القصة في دراستي من وجهات معجمية، ونحوية ، ودلالية وفق مبـــادئ علم اللسانيات.

Abstract:

Linguistic discourse had not emerged from nothing and does not belong to a single self, but it is formed in a broad framework that combines many patterns of cultural, psychological, social, and knowledge structures. It is a single field, formed by each creative figure, where he transmits his intellectual visions through his ownlinguistic templates, to confer on his production a special dye that distinguisheshim from others.

This can be noted through "The Story of a wheat grain" for HashimGharaibah, the analysis studymaterial. The story has aspecial intellectual linguist pattern embedded in thespeechproduct, so it shows it in a special way that suggestslexical richness, grammatical formation andsemantic encoding that characterize the author in almost all his stories, and this story is only an example of his meanings and purposes that go along with his formalized templates, so Ipresented the language ofthis story in my study discussing lexical, grammatical and semantic views according to the principles of linguistics.

- تمحور هذا العمل حول أقوال **الخليل** وآرائـــه المتناثرة في كتاب سيبويه الحافل بأقوال مَـــن سبقوه من العلماء وآرائهـــم، حيـــث أخـــذتْ خطوات هذا العلم منذ نشأته تتفاعل وتتطـــوّر حتّى نضجتْ على أيـــدي هـــؤلاء العلمـــاء، فتناولها سيبويه بذكائه الحادّ، وصـــاغها فـــي كتابه، مع بروز شخصته، وتميُّزها بوضـــوح بيِّن. وأغلب روايته عن هؤلاء العلمـــاء فـــي الكتاب كانت عن أستاذه **الخليل**.
- أقوال **الخليل** وآراؤه هي أصلُ مادّة الكتـــاب، وهو ما يتّضح من غزارة رواية سيبويه عنـــه بأسلوب متلوّن، يصرّح في بعضه أحياناً كثيرة بذكر اسمه، وقد لا يصرّح باسمه، غير أنّـــه يناقش مناقشات مستفيضة في ضـــوء فهمـــه لآرائه وأقواله، بحيث يَصْعب علـــى قـــارئ الكتاب في أحيان كثيرة فصْلُ كلام سيبويه عن كلام **الخليل**، ومن أين بدأ كلام **الخليل**، ومـــن أين انتهى.
- قام الباحث بإحصاء **(نحـــو ثلاثمائـــة ٣٠٠ مسألة نحوية) خليلية** مـــن كتـــاب ســـيبويه، وينوي إخراجها جميعا فـــي سلســـلة حلقـــات متتالية، بعون الله تعالى. وهذا البحـــث يمثّـــل **الحلقة الثانية** منها، وقد اشتمل على **(ثَمـــانيَ عشرةَ ١٨ مسألةً من مسائل الخليل النحوية**

بكتاب سيبويه). حيث نشر في مجلّة كلّية الآداب بجامعة البصرة الحلقة الأولى تحت عنوان (ثلاث وتسعون مسألة من مسائل الخليل النحوية بكتاب سيبويه).

- انصبّ عمل الباحث في هذا العمل على التقاط المسائل الخليلية من الكتاب، وعرضها، مع توطئة موجزة قبلها، وتعقيب بعدها ليس بالطويل.

مقدّمة البحث:

- كتاب سيبويه (ت١٨٠) أوّلُ موسوعة شاملة، ودستورٍ حافلٍ بأقوال العلماء وآرائهم في قضايا النحو العربي ومسائله، اعتنى به العلماء والدارسون عبر العصور اعتناءً كبيراً لمكانته المتميّزة الفريدة في علوم العربية. عبّر الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) (وهو ممّن شرحوه) عن ذلك بقوله : "وقد علِم العلماء أنّ كتاب سيبويه رحمه الله أجمعُ ما أُلِّف في اللسان العربي لإقامة حدوده، ومعرفة أصوله وفروعه، وفهم منظومه ومنثوره، وجليه ومستوره، وأصحُّ ما وُضع في إبانة أنحاء العرب ولغاتها، ومراميها في كلامها وإشاراتها، ومجازها واستعاراتها... ولم نرَ هذا اللّسانَ العربيَّ المبين منذُ وُضع هذا الكتاب يدور عليه، ولا يرجع المختلفون فيه إلّا إليه، فكم من متشابه من كتاب الله شَرَحَ، ومشكل من حديث رسوله صلّى الله عليه وسلّم أوضَحَ، وعويصٍ من الحُكْم أبان عنه وأفصح، وفاسدٍ من كلام الناس...أصلَح. وفضلُه أكثر من أن يُعبّر عنه لسان، أو يُحيط به تبيان"([1]).

وقد استند سيبويه في تأليفه استناداً بيّناً في الدرجة الأولى على أقوال وآراء أستاذه الكبير **الخليل** بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، الذي جلس إليه، وأخذ عنه فيضاً غزيراً من مسائل النحو والصرف وأساليب العرب. كما يقول السيرافي : "كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وعامّة الحكاية في كتابه عنه. والرواية بقوله : (سألته)، و(قال) من غير ذكر القائل فهو يعني **الخليل**"([2]).

و**الخليل** من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، حيث لزمه وأخذ عنه اللّغة والنحو حتّى برز عنده فصار بارعاً فيه. وكان **الخليل** يُحبّ تلميذه سيبويه كثيراً، فيُروى أنّه كان يستقبله أحياناً قائلاً : "مرحباً بزائر لا يُملّ"([3]).

ويبدو أنّ سيبويه ألّف كتابه بعد وفاة أستاذه **الخليل**، والدليل على ذلك كثرة تعقيبه على أقواله وآرائه بقوله : "رحمه الله".

- **الدراسات السابقة** : أغلب الدراسات بين **الخليل وسيبويه** انصبّت حوْل مسألة الخلاف بينهما. وفيما يلي الإشارة إلى ذلك :

١- الدكتور أحمد بن محمد بن أحمد القرشيّ. له بحث بعنوان : **(الخلاف بين سيبويهِ والخليل في الصَّوْت والبِنْية)**"[٤]".

٢- الدكتور مجيد خير الله راهي. له بحث بعنوان : **(ما اختلف فيه الخليل وسيبويه من مسائل التصريف)**"[٥]".

٣- الدكتور فخر صالح سليمان قدارة. له بحث بعنوان : **(مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه)**([٦]).

وهذه العنوانات الثلاثة تحدّث فيها أصحابها عن خلاف الرجلين في مسائل النحو والتصريف والأصوات والْبِنْيَة العربية. وممّا لاحظته من قراءتي في كتاب سيبويه هو وجود خلاف ليس بالكثير بين الرجلين في بعض المسائل الفرعية، وليس في القواعد والأصول. لذلك لن أقف عند الخلاف بينهما كثيراً.

٤- الأستاذ علي النجدي ناصف له كتاب بعنوان : **(سيبويه إمام النحاة)**([٧])، تحدّث فيه عن مكانة سيبويه العلمية، وجهوده الكبيرة الراسخة في لسان العرب، محاولاً فيه إحصاء آراء بعض العلماء التي رواها سيبويه عنهم إجمالاً في الكتاب، دون عرضها ودراستها. فذكر أنّ **يونس** ورد ذكره في الكتاب نحو مائتي ٢٠٠ مرّة، وأبا الخطّاب الأخفش الأكبر سبعاً وأربعين ٤٧ مرّة، وأبا عمرو بن العلاء أربعاً وأربعين ٤٤ مرّةً، وعيسى بن عمرو الثقفي اثنتين وعشرين ٢٢ مرّةً، وأبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري سبعَ ٧ مرّات، وهارون بن موسى النحويّ خمسَ ٥ مرّات.

وسيأتي ذكر هؤلاء بشيء من التفصيل أكثر ممّا هنا في التمهيد إن شاء الله.

وأنا بدوري بعد أن صاحبتُ الكتاب، وقمتُ بقراءة متأنّية فيه تبيَّن لي أنّ سيبويه أكثر فيه بحقٍّ من الرواية عن **الخليل**، حيث استطعتُ إحصاءَ **(نحو ثلاثمائة ٣٠٠ مسألة نحوية وصرفية)**. وهي ما أنوي إخراجها جميعا في سلسلة حلقات متتالية، بعون الله تعالى. وهذا البحث يمثّل **الحلقة الثانية** منها، وقد اشتمل على إخراج **(ثمانيَ عشرةَ ١٨مسألةً)**، موزّعة في **ثلاثة مباحث**. وقد نشرتُ في مجلّة كلّية الآداب بجامعة البصرة **الحلقة الأولى** تحت عنوان (ثلاث وتسعون مسألة من مسائل الخليل النحوية بكتاب سيبويه).

وما في الكتاب عن **الخليل** ربّما يكون أكثر من ذلك حسبما سيأتي من الإشارة إليه في التمهيد، إن شاء الله.

- **إشكالية البحث** : تتمثّل إشكالية هذا البحث في اعتماد سيبويه بشكل واضح في تأليف كتابه على آراء **الخليل** وأقواله النحوية، ثمّ الحاجة

الملحّة إلى إحصاء هذا الجهد الكبير المتناثر في الكتاب، وإخراجه إلى النور للدارسين والباحثين، حيث لم أطّلع على مَن قام بهذا العمل قبلي.

– **منهجية البحث :** تتمثّل منهجية البحث في هذا العمل في التقاط المسائل الخليلية من الكتاب، وعرضها، مستهلّا بتوطئة، مُختتماً بتعقيب؛ لتسليط الضوء على النصّ، وتوضيح مضمونه، مع بعض التحاليل والمناقشات حوله؛ وذلك لحصر المسائل **الخليلية** في الكتاب، وعرضها، ليتبيَّن من ذلك أنّ للخليل نحواً ناضجاً متكاملاً من أصول وفروع، في جميع الأبواب النحوية.

– **مخطّط البحث :** تمّ توزيع البحث على النّحو الآتي :

– مقدّمة

– تمهيد

– المبحث الأوّل : نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة

المبحث الثاني : القسَم وجوابه

المبحث الثالث : المصادر المؤوّلة، والعاملة عمل الفعل، وإضافة الوصف إلى معموله

التمهيد

أسباب نشأة النحو العربيّ

بدأ اللّحن يتسرّب إلى القرآن الكريم منذ وقت مبكّر من صدر الإسلام([٨])، حيث رُويتْ آثار عديدة توحي بهذا التسرّب المبكّر، منها مثلاً ما نجده في أيّام الخليفة الثاني عمر بن الخطّاب رضي الله عنه(ت٤٠هـ)، إذ روي عنه قوله : "اقرؤوا القرآن ولا تلحنوا"([٩])، وقوله : "تعلّموا إعراب القرآن كما تتعلّمون حفظه"([١٠]).

ويروى أنّه أمر بجلد كاتب أبي موسى الأشعري([١١]) سوطاً، وتأخير العطاء عنه سنة كاملة، وذلك لمّا كتب إليه مكتوباً يقول فيه : "مِن أبو موسى"([١٢]).

وكذا الحال في أيّام الأمويّين، حتّى طال اللّحنُ مَن عرفوا بالفصاحة وبلاغة القول، فقد روى الزُّبَيْديّ أنّ الحجّاج بن يوسف الثقفي(ت٩٥هـ) سأل يحيى بن يعمر(ت١٢٩هـ) : هل سمعه يلحن فأجابه بأنّه يلحن في حرف من القرآن، حيث سمعه يرفع لفظ(أَحَبَّ) من قوله تعالى : "**قُلْ إِن كانَ ءَابآؤُكُمْ وأَبْنَآؤُكُمْ**...(إلى قوله) : **أَحَبَّ**"{التوبة : ٢٤}"[١٣].

وحكمه النصب؛ لأنّه خبر(كان) الناقصة.

كما يروى أنّ الوليد بن يزيد بن عبد الملك (ت١٢٦هـ) خطب الناس يوما في المدينة فقال في مستهلّ خطبته : "يا أهلُ المدينة"([١٤]) برفع المنادى المضاف. وقال الجاحظ في البيان والتبيين : "وقال بعضهم ارتفع إلى زياد بن أبيه (ت٥٣هـ) رجل وأخوه في ميراث فقال : إنّ أبونا مات وإنّ أخينا وثب على مال أبانا فأكله، فقال زياد : الذي أضعت من لسانك أضرّ عليك ممّا أضعت من مالك"([١٥]).

فهذا الشعور المتنامي بين المسلمين من الخوف من اللّحن في القرآن الكريم كان من أهمّ عوامل اهتمام القوم بإعرابه والحثِّ عليه، وبيّن أنّ اللّحن ظاهرة أخذت في الانتشار بين العرب منذ وقت مبكّر من صدر الإسلام حتّى طالت بعض فصحائهم الذين كانوا يعربون لغتهم سليقةً ممّا أدّى إلى نفور العلماء وأولي الأمر منها، واستنكارهم الشديد على من صدرت منه.

وهذا ما عبّر عنه الزُّبَيْدِيّ بقوله : "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة واللّغات المختلفة ففشا الفساد في اللّغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حَلْيُها، والموضّح لمعانيها، فتفطّن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته حتّى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه فكان أوّلَ من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤليّ"([16]).

ومثله قول أبي الطيّب اللّغويّ : "واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب وأحوج إلى التعلّم الإعراب؛ لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي والمعرَّبين من عهد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم"([17]).

وخطورة ظاهرة اللّحن هذه شدّت انتباه أهل العلم وأولي الأمر؛ لأنّها نالت الكتاب العزيز ولغته الشريفة، وبدت مظاهرها لديهم تتجلّى في انزعاجهم ونفورهم منها واستنكارهم على من صدرت منه استنكارا شديدا، وهو ما يعطينا سببا مهمّا من أسباب نشأة النحو في أحضان القرآن الكريم وقراءاته المتعدّدة.

نشأة النحو العربيّ في رحاب القرآن الكريم

هناك عدّة روايات ذكرها العلماء والمؤرّخون في شأن أوّل من وضع الأسس الأولى لهذا العلم([18])، حيث يقال إنّ أوّل من قام بوضعه هو أبو الأسود الدُّؤَلي(ت٦٩هـ) من تلقاء نفسه، وقيل بإشارة من عليّ كرّم الله وجهه(ت٤٠هـ)، وقيل على يد نصر بن عاصم اللّيثي (ت٨٩هـ)، وقيل عبد الرحمن بن هرمز (ت١١٧هـ)"[19]".

ومع هذا تكاد الروايات تُجمع على أنّ أبا الأسود الدُّؤَليّ هو أوّل مَن وضع اللّبنة الأولى لهذا العلم، بغضّ النظر عمّا إذا كان ذلك من تلقاء نفسه، أو بإشارة من غيره. وممّا يجعل ذلك ممكناً أنّ كلّ مَن نُسبتْ إليهم أسبقية وضع هذا العلم عاشوا جميعاً في فترات زمنية متقاربة، وممّا هو ممكن أيضاً أن يكون بعض تلاميذ أبي

الأسود – من أمثال نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر مثلاً – قد اطّلعوا على ما عمِله هو فأخذوه وبنوا عليه، فنَسَبتْ إليهم بعضُ الروايات أسبقيةَ وضع هذا العلم. قال النديم : "ورأيت ما يدلّ على أنّ النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق، أحسبها من ورق الصين، ترجمتها هذه، فيها كلام عن الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمه الله، بخطّ يحيى بن يعمر.."(٢٠)

وهذا ما جعل الدكتور محمّد خير الحلواني يقول : "فهذا يعني أنّ نسبة الأوّلية إلى أحد غير أبي الأسود فيها تَجوُّز، أو تساهل في التعبير، وأنّ المتأخّرين من الرواة ظنّوها حقيقة، فزعموا أنّ هناك اختلافاً بين الرواة في أوّل من وضع العربية"(٢١).

ثمّ أخذتْ خطوات هذا العلم تتفاعل وتتطوّر حتّى نضجتْ على أيدي العلماء، فجاء الإمام سيبويه فصاغ جهودهم في سجلّه الحافل بآرائهم وأقوالهم، مع بروز شخصته، وتميُّزها بجلاء. وأغلب روايته عن هؤلاء العلماء في كتابه كانت عن **الخليل**. وهذا ما عبّر عنه النديم بقوله : "قرأت بخطّ أبي العبّاس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً، منهم سيبويه، والأصول، والمسائل **للخليل**"(٢٢).

وفيما يلي ذكر أبرز هؤلاء العلماء بعد **الخليل**، مرتّباً إيّاهم حسب كثرة روايته عنهم :

١- يونس بن حبيب الضبّي (ت١٨٢هـ)، وكان طريق سيبويه إلى آراء ابن أبي إسحاق (ت٢٠٥هـ)، وأبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ). أخذ عنه **الخليل** نحو مائتي٢٠٠ مسألة.

٢- الأخفش الأكبر أبو الخطّاب عبد الحميد. وهو شيخ يونس، إمام في اللّغة والنحو، أخذ عنه سيبويه اللّغة ومسائل من النحو بلغت سبعاً وأربعين ٤٧ مسألةً. ولم يُنقّح تاريخ وفاته(٢٣).

٣- أبو عمرو بن العلاء، القارئ البصريّ، أحد القرّاء العشرة (ت١٥٤هـ). لم يأخذ عنه سيبويه مباشرة، بل عن طريق بعض العلماء، من أبرزهم يونس بن حبيب. ذكره في الكتاب أربعاً وأربعين ٤٤ مرّةً.

٤ – عيسى بن عمر الثقفي البصري أبو سليمان (ت١٤٩هـ). الذي تذكر له المصادر كتابين، هما : (الجامع، والإكمال)، وهما مفقودان(٢٤). روى عنه سيبويه اثنتين وعشرين ٢٢ مرّة.

٤ – يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، القارئ البصريّ، أحد القرّاء العشرة (ت٢٠٥هـ). لم يروِ

عنه سيبويه مباشرة، بل عن طريق يونس بن حبيب، روى عنه بعض مسائل نحوية(٢٥).

٥ – أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥)، أخذ عنه سيبويه اللّغة، وكان يروي عنه بدون أن يُصرّح باسمه. قال السيرافي : " السجستان قال : حدّثني أبو زيد قال : كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعتَه يقول : أخبرني من أثق بعربيّته فإنّما يريدني"(٢٦).

وفعلاً في الكتاب عبارات على هذا النحو، مثل قوله : "وسمعت مَن أثق به من العرب يقول ..."(٢٧)، "وزعم مَن أثق به"(٢٨). وقد روى عنه نحو سبع ٧ مسائل.

٦ – هارون بن موسى النحويّ (تُوفِّي في حدود ١٧٠هـ). روى عنه خمس ٥ مرّات(٢٩).

وأغلب الظنّ أن أقوال **الخليل** وآراءَه هي أصلُ مادّة الكتاب، وهو ما يتّضح من غزارة روايته عنه، وبأسلوب متلوّن، يصرّح في بعضه أحياناً كثيرة بذكر اسمه، وقد لا يصرّح باسمه، غير أنّه فيما بَدَالي يناقش مناقشات مستفيضة في ضوء فهمه لآرائه وأقواله، بحيث يَصْعب على قارئ الكتاب في أحيان كثيرة فصلُ كلام سيبويه عن كلام **الخليل**، ومن أين بدأ كلام **الخليل**، ومن أين انتهى.

وسيبويه يروي عن **الخليل** بأساليب متعدّدة، مثل : "وزعم **الخليل** رحمه الله..."، "وحدّثنا **الخليل**..."، "وقال **الخليل** رحمه الله..."، "وهذا كلّه قول **الخليل** رحمه الله، سمعناه منه..."، و"هذا تفسير **الخليل** رحمه الله..."، " وكان **الخليل** يقول..."، " وسألت **الخليل** رحمه الله عن قولهم..."، "وقال **الخليل** : مثله..."، "والذي ذكرتُ لك قول **الخليل**. ورأينا العرب تُوافقه بعد ما سمعناه منه"، "ومثل ذلك أيضا قول **الخليل** رحمه الله..."، "وسألته عن قول الله تعالى..."، "وإنّما ذَكر **الخليل** رحمه الله هذا لتعرف ما يُحالُ منه وما يَحسُن" إلخ... وهو ما سنقف عليه في مباحث هذه الدراسة.

المبحث الأوّل : نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة

يناقش هذا المبحث أربع مسائل نحوية من مسائل توكيد الأفعال بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة. وفيما يلي تبيان ذلك :

المسألة الأولى : نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة:

نون التوكيد الخفيفة تفيد التوكيد عند **الخليل** كما تفيده الثقيلة، غير أنّ التوكيد بالثقيلة عنده أبلغ. يقول سيبويه ذاكراً ذلك عنه : "اعلم أنّ كلّ شيء دخلته الخفيفة فقد تَدخله الثّقيلة. كما أنّ كلّ شيء تدخله الثقيلة تَدخله الخفيفة. وزعم **الخليل** أنّهما توكيد كما التي تكون فصلاً. فإذا جئت بالخفيفة

فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً"(٣٠).

ونون التوكيد الخفيفة تدخل على الفِعْل المستقبلِ، ويلزم دخولها على المسبوق بلام جواب القسم، مثل : (واللهِ لَأُكْرِمَنَّ زيداً)؛ وذلك للفصل بين هذه اللّام واللّام التي في خبر (إنّ) لغير القسم. يقول السيرافي موضّحاً ذلك : "اعلم أنّ النون الخفيفة لا تدخل إلّا على الفعْل المستقبل، والفعل المستقبل فيها على ثلاثة أقسام : قسم يلزم دخول النون فيه، وقسم يجوز دخولها فيه وخروجها عنه، وقسم لا تدخل فيه إلّا في ضرورة. فأمّا القسم الذي تلزم النون فيه فهو أن يكون الفعل في أوّله اللّامُ جواباً للقسَم... وإنّما لَزِمَتْه النون لِئَلّا يُتوهّم أنّها (اللّام) التي في خَبَر (إنّ) لِغير قَسَم، فيزول اللّبس بدخول (النون)... فكان دخول (النون) لازما مع (اللّام) للفصل"(٣١).

وهذه الجملة الأخير تُزيل الغموض الحاصلة في أسلوب **الخليل** : (كما التي تكون فصلاً)، الواردة في النصّ. بمعنى أنّ دخول نون التوكيد هنا لازم مع هذه (اللّام) للفصل بينها وبين اللّام التي في خبر (إنّ) لغير القسم. وواضح من كلام سيبويه أنّ كلتا النونين أصل في التوكيد عند الخليل وسيبويه. وهو ما ذكر ابن هشام في المغني، إذ قال : "وهما أصلان عند البصريّين، وقال الكوفيّون : الثقيلة أصل، ومعناهما التوكيد"(٣٢).

لذلك جعل الأشموني التوكيد بها بهذه الشروط مذهبا للبصريّين، إذ قال : "وهو مذهب للبصريّين، فلابدّ عندهم من اللّام والنون، فإن خلا منهما قُدِّر قبل حرف النفي... وأجاز الكوفيون تعاقبهما"(٣٣).

يقصد أن تخلف كلّ منهما الأخرى، كما هو واضح من نصّ سيبويه.

المسألة الثانية : الوقف على نون التوكيد الخفيفة : فسّر **الخليل أنّ** نون التوكيد الخفيفة تبدل أَلِفاً عند الوقْف عليها إن كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً. يقول سيبويه، ناقلاً رأيه : "اعلم أنّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثمّ وقفتَ جعلت مكانها أَلِفاً كما فعلتَ ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد، كما أنّ التنوين علامة المتمكّن، فلمّا كانت كذلك أُجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك : اضْرِبَا، إذا أمرتَ الواحد وأردتَ الخفيفة. وهذا تفسير الخليل"(٣٤).

فالخليل هنا يقيس نون التوكيد الخفيفة في حال الوقف عليها على تنوين الأسماء المنصرفة، المتمكّنة في باب الاسمية، حيث يوقف عليه

بالألف. وهذا ما فسّره المبرّد بقوله : "فأمّا الخفيفة فإنّها بمنزلة التنوين في الاسم. فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف، وذلك قولك : اضْرِبَنْ زيداً. فإذا وقفت، قلت : اضْرِبَا"(٣٥).

وهو ما فسّره أيضا ابن مالك في ألفيته بقوله :

وأَبْدِلَـــنْهَا بعدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً كما تقولُ فـــي قِفَنْ قِفَا(٣٦).

وهو شيء جائز، مستفيض في فصيح كلام العرب.

المسألة الثالثة : مذهب **الخليل** ردّ الضمير عند الوقف قبل نون التوكيد الخفيفة في أسلوب التأنيث : اضربي، والجمع : اضربوا، وإذا كان ما قبلها مكسورا أو مضموما في حالة الاعتلال لا يَجعل مكانها ياءً ولا واواً ، فيقال للمرأة : اخشيْ، وللذكور : اخشوْا، فهو بمنزلة التنوين في حالتي الجرّ والرفع، حيث لايبدل منه شيء. يقول سيبويه ناقلاً مذهب شيخه **الخليل** :

"وإذا وقفتَ عندها، وقد أذهبتَ علامة الإضمار التي تَذهب إذا كان بعدها ألفٌ خفيفة أو ألف ولام رددتَها كما تردّ الألف التي في : (هذا مثنًّى)، كما ترى إذا سكتَّ. وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة : (اضْرِبِي)، والجمع : (اضْرِبُوا)، و(ارْمُوا)، وللمرأة : (ارْمِي) و(اغْزِي). فهذا تفسير **الخليل**. وهو قول العرب ويونس. وقال **الخليل** : إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموما ثمّ وقفتَ عندها لم تجعل مكانها ياءً ولا واواً، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة : اخْشَيْ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخْشَوْا. وقال : هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجرورا أو مرفوعا. وأمّا يونس فيقول : اخْشَيِي واخْشَوُوا، يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمّة والكسرة. فقال **الخليل** : لا أُرَى ذاك إلّا على قول من قال : هذا عمرُو، ومررت بعَمْرِي. وقول العرب على قول **الخليل**"(٣٧).

يقصد أنّ مذهب **الخليل** هو عدم الإبدال من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليها، بعد الضمّة أو الكسرة في حالتي إسناد الفعل إلى واو الجماعة، مثل : (اضْرِبُنْ عمراً يارجالُ)، وياء المخاطبة في نحو : (اضْرِبِنْ عمراً يا دَعْدُ)، إذ لم يبدل أغلب العرب من تنوين الاسم المرفوع أو المجرور شيئا، خلاف ما فعلوا مع الاسم المنصوب المنوّن، إذ أبدلوا من التنوين فيه ألفا عند الوقف. بل مذهبه أن يقول فيهما عند الوقف : (: (اضْرِبُوا، واضْرِبِي) بردّ ما سقط من واو الجماعة وياء المخاطبة خشية التقاء الساكنين عند وجود النون. هذا ملخّص مذهب **الخليل** الذي عناه سيبويه، ورآه قول العرب ويونس.

ومذهب **الخليل** وسيبويه في الوقف على المعتلّ من مثل (اخْشَوُنْ واخْشَينْ) أن يقال :

(اخْشَوْا واخْشَيْ) دون الإبدال من النون واوا أو ياءً، وهو مخالف لمذهب يونس، الذي يـرى أن يقال : (اخْشَوُوا، واخْشَيي) بإبدالهما منها. وهـو مذهب لم يرُق **للخليل**، ولم يستحسنه إلّـا علـى قول من يقول عنـد الوقـف : (هـذا عمـرُو، ومررت بعَمْرِي). وقد انحاز سـيبويه لمـذهب أستاذه **الخليل**، إذ رآه مطابقا لقول العرب.

ويقصد سيبويه من قوله : (التـي تـذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة) : (ألفَ الوصْل) في نحو (هَذِّبِي ابْنَكِ، وهَذِّبُوا ابْنَ عُمومتِكم)، ومن قوله : (أو ألف ولام) : (أكرِمُوا الضـيفَ، وأكْرِمِـي الضيفَ)، حيث تسقط الواو والياء في الوصـل بسبب همزة الوصل. ومثله قولك : (هذا مُثنّـىً ياهذا)، فتقول في حالة الوقف : (مُثَنَّى) بالألف. وهي عند **الخليل** الألف الأصلية في (المثنّى) قبل الوقف، التي سقطت بسبب سـكونها وسـكون التنوين، وعند الوقـف عليهـا عـادت لـزوال التنوين. وهذا مذهبه ومذهب تلميذه سيبويه فـي الألـف المقصـورة. بينمـا مـذهب المبـرّد (ت٢٨٥هـ) مثلا هي بدل من التنـوين عنـد الوقف([٣٨]).

المسألة الرابعة : نون التوكيد الخفيفة مع فعلي الاثنين والإناث : مذهب **الخليل** لا يجيز الإتيان بنون التوكيد الخفيفة مع فعليِ الاثنين والإنـاث. يقول سيبويه ناقلاً أستاذه : "وقال **الخليـل** : إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف؛ لأنّه لا يكون بعد الألف حـرف سـاكن لـيس بمدغَم. ولا تَحذف الألف، فليس فِعـلُ الواحـد والاثنين. وذلك قولك : اضْـرِبَا، وأنـت تريـد النون، وذلك لو قلت : اضْرِبَانِي واضْرِبَا نُعْمانَ لا ترُدَّنَّ الخفيفة. ولا تقـل ذا موضـعَ إدغـام فأَرُدّها؛ لأنّها قد ثبتت مدغمة. والردّ خطأ هاهنا إذ كان محذوفا في الوصل والوقف إذا لم تُتبِعـه كلاما. وكيف تَردّه وأنت لو جمعت هذه النـون إلى نون ثانية لَاعتلّتْ وأُدغمتْ، وحذفت في قول بعض العرب، فإذا كُفُوا مَؤُونتَهـا لـم يكونـوا ليرُدّوها إلى ما يستثقلون...([٣٩]).

الذي يرمي إليه سيبويه من هذا الـنصّ هـو تبيان أنّ مذهبه ومذهب أستاذه **الخليل** هو عـدم جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة علـى فعلـيِ الاثنين والإناث. وذلك خلافـا لمـذهب يـونس وبعض النحويّين. لذلك يقول منتقداً هذا المذهب : " وأمّا يونس وناسٌ من النحويّين فيقولـون : اضْرِبَانْ زيداً، واضْرِبْنَانْ زيداً. فهذا لـم تقلـه العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعـد الألف ساكن إلّا أن يُدغَم"([٤٠]).

ومذهب الكوفيّين أيضا موافق لمذهب يـونس في المسألة، يقول السـيرافيّ : "وقـد اختلـف النحويّون في إدخال النون الخفيفة على التثنيـة

وجمع المؤنّث، فكان **الخليل** وسيبويه لا يريان ذلك، وكان يونس وناس من النحويّين سواه يَرونَ ذلك، وهو قول الكوفيّين"(٤١).

وهذه – من وجهة نظري – من المسائل الكثيرة التي تفيد بجلاء تلمذة الكوفيّين على علماء البصرة، وأنّه ليس لهم في النحو سوى مذهب أو مسلك فقط، أمّا المدرسة فلا. إذ لا توجد في النحو سوى مدرسة واحدة، وهي مدرسة البصريّين بأصولها وقوانينها.

المبحث الثاني : القسَم وجوابه

شمل هذا المبحث سبع مسائل نحوية من مسائل **الخليل** النحوية الواردة بكتاب سيبويه. وفيما يلي تبيانها :

المسألة الأولى : النون واللّام في جواب القسم :

مذهب **الخليل** دخول النون مع اللّام في جواب القسم، للفصل بين هذه اللّام والتي لغير القسم. يقول سيبويه مبيّنا مذهب أستاذه : "اعلم أنّ القسَم توكيد لكلامك. فإن حلفتَ على فعلٍ غير منفيّ لم يقع لزمته اللّام ولزمت اللّامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك : واللهِ لأفعلَنَّ. وزعم **الخليل** : أنّ النون تلزم اللّام كلزوم اللّام في قولك : إنْ كان لَصالحاً، ف(إنْ) بمنزلة اللّام، واللّامُ بمنزلة النون في آخر الكلمة"(٤٢).

يقصد أنّ مذهب **الخليل** في المضارع المستقبل، الواقع جوابا للقسَم لزومُ دخول نون التوكيد الخفيفة واللّام فيه، وذلك لتحقيق الفصل بين اللّام الداخلة لجواب القسَم واللّام الداخلة لغيره. كاللّام الداخلة على الفعل المستقبل الواقع خبراً ل(إنّ). وبوجود اللّام والنون هاتين يتحقّق الاستقبال في المضارع الواقع جواباً للقسَم، بينما اللّام وحدها دون النون تفيد الحال فقط(٤٣). يقول السيرافيّ :

"النون دخلت مع اللّام في جواب القسَم لأنّ اللّام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إنّ)، وليس دخول اللّام في خبر (إنّ) للقسم، وقد تدخل في خبر (إنّ) ومعها القسم. وألزموها النون للفصل بين اللّام الداخلة لجواب القسَم والداخلة لغير القسم... أنّ اللّام التي معها النون لا تكون إلّا للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال"(٤٤).

فكلام السيرافي هذا تفسير واضح لمذهب **الخليل** الذي أورده تلميذه سيبويه.

المسألة الثانية : نون التوكيد في جواب القسَم المستقبل :

مذهب **الخليل** أنّ نون التوكيد في جواب القسَم لا تدخل إلّا على المضارع المستقبل، إمّا حقيقة وإمّا حكماً. يقول سيبويه ناقلاً رأيه : "فالنون لا تدخل على فعل قد وقع، إنّما تدخل على غير الواجب... وسألت **الخليل**

عن قولهم : أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ، ولمّا فعلتَ، لمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما (أقسمتُ) هاهنا كقولك : والله؟ فقال : وجه الكلام : (لَتَفْعَلَنَّ) هاهنا، ولكنّهم إنّما أجازوا هذا لأنّهم شبّهوه بنَشَدتُّكَ اللهَ، إذ كان فيه معنى الطلب"(٤٥).

وذلك لِمَا تقرّر من مذهب **الخليل** من كوْن النون لا تدخل على ما يُلمح فيه معنى المضيّ، ولَمّا كان أسوب السؤال : (أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ، ولمّا فعلتَ) يفيد ذلك أجاب **الخليل** أنّ وجه الكلام الاستقبالُ حكماً؛ لذلك فسّر معنى الأسلوب ب(لَتَفْعَلَنَّ). وبذلك أزال اللّبس عن القاعدة التي تقرّرت في مذهبه. وهذا المسلك مذهبُ غيره أيضا من النحويّين، قال مثلاً ابن هشام : "لا يؤكّد بها الماضي مطلقا"(٤٦).

وقال ضياء الدين الخوارزميّ : "ولا يؤكّد بها إلّا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب"(٤٧).

المسألة الثالثة : الحذف في باب القسم : مذهب **الخليل** جواز حذف المقسم به، وحذف (لا) في القسَم، فيكون كلاهما ظاهرَ التقدير، قال سيبويه مبيّنا ذلك عنه : "وسألته عن قوله : (لَتَفْعَلَنَّ)، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يُحلَف به؟ فقال : إنّما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يُتكلَّم بالمحلوف به... **وسألته** : لِمَ لَمْ يجزْ واللهِ تفعلُ، يريدون بها معنى ستفعَلُ؟ فقال : مِن قِبَل أنّهم وضعوا (تَفْعَلُ) هاهنا محذوفةً منها (لا)، وإنّما تجيء في معنى (لا أفْعَلُ)، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى"(٤٨).

يقصد أنّ مذهب **الخليل** في باب القسَم جواز حذف المقسم به، وحذف (لا)، فيكون كلاهما مقدّراً، وذلك لكثرة القسَم في كلام العرب، ووضوح المحذوف. وممّا يدلّ على حذف المقسم به وجود (لَتَفْعَلَنَّ)، مبتدأً بها الكلامُ، مبيّناً أنّ صيغة (تَفْعَلُ)، محذوفةً منها (لا) لا تؤدّي معنى (ستفعَلُ)؛ وذلك لأنّ (لا تَفْعَلُ) تأتي بمعنى (لا أفْعَلُ)، وذلك تجنُّباً لحصول الالتباس بين الصيغتين(٤٩).

المسألة الرابعة : لزوم النون آخر الفعل المؤكّد : سأل سيبويه أستاذه **الخليل** عن سبب دخول نون التوكيد على آخر الفعل المؤكَّد، فأجابه بعد سؤاله : "قلت : فَلِمَ ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال : لكي لا يُشبِه قولَه (إنّه ليَفعَلُ)؛ لأنّ الرجل إذا قال : هذا فإنّما يُخبر بفِعْل واقعٍ فيه الفاعلُ، كما ألزموا اللّام : (إنْ كان ليَقولُ)، مخافةَ أن يلتبس ب(ما كان يقول ذاك)؛ لأنّ (إنْ) بمنزلة (ما)"(٥٠).

يقصد أنّ توكيد المفعل المستقبل الواقع جواباً للقسَم بنون التوكيد جاء للفرق بينه وبين المضارع الواقع خبراً ل(إنّ)، في مثل : (إنّه ليَفعَلُ)، الذي أفاد وقوع الفعل، بينما الواقع جوابا

للقسَم خالص للاستقبال. وهذا ما بيّنه السيرافي بقوله : "النون دخلت مع اللّام في جواب القسَم لأنّ اللّام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إنّ)، وليس دخول اللّام في خبر (إنّ) للقسم، وقد تدخل في خبر (إنّ) ومعها القسم. وألزموها النون للفصل بين اللّام الداخلة لجواب القسَم والداخلة لغير القسم"([٥١]).

و**الخليل** يستند كثيراً على التعليل والقياس أثنا تقعيد القواعد، وتفريع المسائل، حيثّ نجده يعلّل ويقيس الشيء على الشيء لمناسبة بينهما، كقياسه مثلا المسألة التي بين أيدينا بقوله : "كما ألزموا اللّام : (إنْ كان ليَقولُ)، مخافةَ أن يلتبس ب(ما كان يقول ذاك)؛ لأنّ (إنْ) بمنزلة (ما)".

يقصد أنّهم أتوا باللّام مع (إنْ) في الأسلوب الأوّل لزوما، في حين أنّهم حذفوها مع (ما) في الأسلوب الثاني؛ وذلك خشية الالتباس في مدلول الأسلوبين؛ لما بين الأداتين من التشابه؛ لأنّ كلّا منهما بمنزلة الأخرى. فاللّام لازمة مع (إنْ)، وغير جائزة مع (ما) في هذين المثالين وما شابههما من أساليب العرب.

المسألة الخامسة : دخول اللّام على (ما) : يرى **الخليل** جواز دخول اللّام على (ما) في (لَمَا)، تشبيها لها ب(إنْ)؛ وذلك لما بين مدلولي الأداتين من التشابه. فقال سيبويه ذاكراً رأي أستاذه : "**وسألته** عن قوله عزّ وجلّ : ((وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيئِينَ لَمَا ءَاتَيْنَاكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ))[آل عمران : ٨١]، فقال : (ما) هاهنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللّام كما دخلت على (إنْ) حين قلت : واللهِ لَئنْ فعلتَ لأَفعلَنَّ، واللّام التي في (ما) كهذه التي في (إنْ)، واللّام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا"([٥٢]).

هذه المسألة كالتي قبلها استند **الخليل** في الإجابة عنها على التعليل والقياس بشكل واضح، إذ بيّن أنّ اللّام دخلت على (ما) في (لَمَا) من الآية كما دخلت على (إنْ) في مثل قوله : (لَئِنْ فعلتَ لأَفعلَنَّ)؛ وذلك لما بين مدلولي الأداتين : (ما وإنْ) من التشابه، وهو ما جعل اللّام في الفعلين بالأسلوبين : (لَتُؤْمِنُنَّ ولَأَفْعلَنَّ) واحدة في المعنى والدلالة أيضاً. وقصد **الخليل** أنّ (لَتُؤْمِنُنَّ) في الآية جواب القسَم الذي تضمّنه قوله تعالى في صدر الآية : (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيئِينَ)، إذ هو بمعنى القسَم. وهو ما يُفهم من تفسير الفرّاء لهذه الآية : "يريد أخذ الميثاق للذين آتاهم، ثمّ جعل قوله : (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) من الأخذ، كما تقول : أخذتُ ميثاقك لَتَعْلَمَنَّ؛ لأنّ أخذ الميثاق بمنزلة الاستحلاف"([٥٣]).

أي بمنزلة القسَم.

المسألة السادسة : الهاء تكون عوضاً من واو القسَم : مذهب **الخليل** في باب القسَم أنّ ما قبل

المحلوف به قد يكون عوَضاً مـن واو القَسَـم. وهذا محلّ سؤال سأل سيبويه عنه أستاذه **الخليل**، فبيّن له إعراب بعض متعلّقات هذا الأسلوب. إذ قال سيبويه : "باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو. وذلك قولك : (**إي هَاللهِ ذَا**)، تثبت ألف (ها)؛ لأنّ الذي بعدها مدغم. ولا يكون في المقسَم هاهنا إلّا الجـرّ؛ لأنّ قـولهم : (ها) صار عوضا من اللّفـظ بـالواو، فحـذفت تخفيفا على اللسان... وأمّا قولهم : (ذا) فـزعم **الخليل** أنّه المحلوف عليه، كأنّه قـال : إي واللهِ لَلْأمرُ هذا، فحُذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم. وقدَّم (ها)، كما قدَّم قوْمٌ (ها) في قولهم : ها هو ذا، وهَا أنا ذا، وهذا قول **الخليل**"(٥٤).

فمذهب **الخليل** هنـا أنّ (ذا) هـو المحلـوف عليه، وحُذف (الأمر) لكثرة اسـتعمالهم إيّـاه، وقُدّمت الهاء لتُصبح عِوضا مـن واو القسَـم. وخالفه الأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) في هذا، إذ جعـل (ذا) المحلـوفَ بـه. يقـول السيرافي : "فقال **الخليـل** : قـولهم : (ذا) هـو المحلوف عليه...وقال الأخفشُ : قـولهم : (ذا) ليس هو المحلوف عليه، إنّما هو المحلوف بـه، وهو من جملة القسَم، والدليل على ذلك أنّهم قـد يأتون بعده بجواب قسَم، والجواب هو المحلوف عليه، فيقولون : (هَا اللهِ ذَا لقد كان كذا وكـذا)، كأنّهم قالوا : واللهِ هذا قسَـمي لقـد كـان كـذا وكذا"(٥٥).

وقد رجّح المبرّدُ قولَ الأخفش في هذه المسألة، مع إجازته مذهب **الخليل** فيها(٥٦). وفـي هـذه المسألة تتجلّى أيضا ظاهرة القياس والتعليل عند **الخليل**، إذ رأى تقديم الهاء هنا مثل تقديمها فيما يكثر من أساليب العرب، من قولهم : "ها هو ذا، وهَا أنا ذا".

المسألة السابعة : العطف بعد القَسَم : مـذهب **الخليل** في باب القسَم أنّ أداة العطف بعد القسَـم تَبقَى خاصةً للعطف، وليست للقسَم. فقال سيبويه ناقلاً ذلك عنه :

"وقال **الخليل** في قوله عزّ وجلّ : ((واليّلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّـى وَمَـا خَلَـقَ الـذَّكَرَ وَالْأُنثَى))[الليل : ١ – ٣]: الـواوان الأخريـان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنّهما الـواوانِ اللّتـان تَضُمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزيد وعمرو. والأولى بمنزلة البـاء والتـاء.ألا ترى أنّك تقـول : واللهِ لَـأَفْعَلَنَّ، ووَاللهِ لَـأَفعَلَنَّ فتُدخل واو العطف عليها كما تُدخلها على الباء والتاء. قلت **للخليل** : فلِمَ لا تكـون الأخريـان بمنزلة الأولى؟ فقال : إنّما أُقْسم بهـذه الأشـياء على شيء واحد، ولو كان انقضى قسمُه بالأوّل على شيء لَجاز أن يستعمل كلاما آخر فيكـون، كقولك : بالله لأَفعلَنَّ، بالله لأخرجنَّ اليـوم. ولا

يَقوى أن تقول : وحقِّك وحقِّ زيد لأفعلَنَّ، والواو الآخرة واو قَسَم، لا يجوز إلّا مستكرها؛ لأنّه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلّا أن تضمّ الآخر إلى الأوّل وتَحلِف بهما على المحلوف عليه. وتقول : وَحَياتِي ثُمَّ حَيَاتي لأَفعلَنَّ، ف(ثُمّ) هاهنا بمنزلة الواو"([٥٧]).

يقصد **الخليل** أنّ الواو الأولى فقط للقسَم، وهي التي في قوله (واليْلِ)، أمّا ما بعدها من أدوات العطف في قوله : (وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ) فهي خالصة للعطف، وليست لقَسَم جديد، إذ لو كانت للقسَم لبقي القسَم الأوّل دون جواب. والدليل على ذلك عنده دخول واو العطف على واو القسَم، كما تدخل على غيرها من أدواة القسَم، وكذلك دخول(ثُمّ) عليه في مثل (واللهِ ثُمّ اللهِ)، حيث (ثُمّ) خالصة للعطف، لا غير. وهو دليل قويّ، وجيه، منطقيّ. ويكون الجواب لهما معاً، فلو عددناهما قَسَميْن لَاحتاج كلّ منهما إلى جواب، وهو ما لا يجوز إلّا على تأويل ضعيف، حيث يُقدّر للقسَم الأوّل جوابٌ يدلّ عليه الثاني([٥٨]).

المبحث الثالث : في المصادر المؤوّلة، والعاملة عمل الفعل، وإضافة الوصف إلى معموله

يشتمل هذا المبحث على سبع مسائل من مسائل **الخليل** النحوية والصرفية بكتاب سيبويه. وفيما يلي مناقشتها :

المسألة الأولى : المصدر المؤوّل مِن أنَّ وأنْ وصلتهما :

يرى **الخليل** أنّ المصدر المؤوّل من (أنَّ وأنْ) يُعرب عند قوم إعرابَ الأسماء المبنية، حسب محلّه من الإعراب. يقول سيبويه ذاكراً قول أستاذه : "ما تكون فيه (أنّ وأنْ) مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولهم : ما أتاني إلّا أنّهم قالوا : كذا وكذا، ف(أنْ) في موضع اسم مرفوع، كأنّه قال : ما أتاني إلّا قولُهم كذا وكذا. ومن ذلك قولهم : ما مَنَعَني (إلّا أنْ يَغضَب) عليّ فلانٌ. والحجّة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطّاب([٥٩]) حدّثنا أنّه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت رفعا للكناني ([٦٠]) :

لمْ يَمنَعِ الشُّرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ

حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ.

وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال **الخليل** رحمه الله : هذا كنصب بعضهم (يومَئذٍ) في كلّ موضع، فكذلك (غيرَ أنْ نَطَقَتْ). وكما قال النابغة ([٦١]) :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا

أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازِعُ"([٦٢]).

محلّ الشاهد في البيتين هو أنّ المصدر المؤوّل في (إلّا أنْ يَغضَب) في محلّ رفع على الفاعلية، كما هو الحال في (غير) في البيت الأوّل، إذ هي مرفوعة على الفاعلية، وكأنّ

المصدر المؤوّل مبنيّ بناء (غير) هنا على الفتح عند قوم من العرب، وذلك لإضافتها إلى مبنيّ، كما هو الحال أيضا في (حينَ) الواردة في البيت الثاني، إذ الشاهد فيها بناؤها على الفتح لإضافتها إلى مبنيّ (عاتبْتُ). كما أنّ بناء المصدر المؤوّل في (غيرَ أنْ نَطَقتْ) مثل البناء في (يومَئذٍ)، وهو ما قصده سيبويه بقوله : "هذا كنصب بعضهم (يومَئذٍ) في كلّ موضع، فكذلك (غيرَ أنْ نَطَقتْ)"(٦٣).

المسألة الثانية : المصدر المؤوّلُ مفعولٌ له :

مذهب **الخليل** وقوع (الإرادة والأمر) على معمول غير مذكور، وجعْل المصدر المؤوّل مفعولاً له. كان ذلك محلّ سؤال سأل سيبويه أستاذه **الخليل** عنه، إذ قال : "وسألته عن معنى قوله : أُريد لِأنْ أفعلَ، فقال : إنّما يريد أنْ يقول : إرادتي لهذا، كما قال عزّ وجلّ : ((وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ))}الزمر : ١٢}. إنّما هو أمرت لهذا"(٦٤).

يقصد أنّ (الإرادة والأمر) وقَعا على معمول غير مذكور، وأنّ المصدر المؤوّل هنا من (أنْ وما بعدها)، مفعول لأجله، دخلت عليه لام الجرّ. يقول السيرافي هنا معلّقا على هذا النصّ : "ففيهما وجهان، **أحدهما** : وهو الأغلب على تأويل أصحابنا، أنّ الإرادة والأمر وقَعا على أمر آخرَ غير مذكور، وأنّ قوله : (لِأنْ أفْعَلَ، ولِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) بمنزلة المفعول له، فكأنّه قال : أُريدُ لِأَنْ تَفعَلَ أنت ما تفعلُه، وكذلك : أُمرتُ ما أُمرتُ به لِأَنْ أَكونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ. **والوجه الثاني** : أن تكون اللّامُ توكيداً أُدخِلتْ على المفعول..."(٦٥).

والوجه الأوّل هو الذي يعنيه **الخليل** ويقصده، كما أنّه مذهب جمهور البصريّين، كما أشار السيرافيّ. وهنا يبدو جليّاً استناد البصريّين الواضح – والخليل أستاذهم الأبرز، الأوّل – في تأسيس قواعدهم، وتفريع جزئياتهم النحوية، على الكثير الشائع من لسان العرب، وفي قمّة ذلك الأسلوب القرآنيّ، وقراءاته المتعدّدة.

المسألة الثالثة : كسْر (أنْ) المصدرية : يرى **الخليل** عدم جواز الفصل بين (أنْ) المصدرية والفعل، ممّا جعله يعدل عن الفتْح إلى الكسر فيها. وقد سأل سيبويه أستاذه **الخليل** عن هذه المسألة، قائلاً : "وسألتُ **الخليل** عن قول الفرزدق (٦٦) :

أَتَغضَبُ إِنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا

جِهاراً ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ.

فقال : لأنّه قبيح أنْ تَفْصِل بين (أنْ) والفعل، كما قبُح أنْ تفصل بين (كيْ) والفعل، فلمّا قبُح ذلك ولم يجز حُمِل على (إنْ)؛ لأنّه قد تُقَدَّم فيها الأسماءُ قبل الأفعال"(٦٧).

يقصد **الخليل** أنّ كسر (أنْ) المصدرية، إن وُجد فاصل بينها وبين الفعل أمر واجب؛ لأنّه لم يشع في لسان العرب الفصل بينها وبينه، ففي ذلك قُبح، كالقبح الحاصل بالفصل بين (كيْ) والفعل، فلجأ إلى كسرها، حمْلاً لها على المكسورة، التي يكثر الفصل بينها وبين الفعل الماضي في الأسلوب العربي ([٦٨]). وسيبويه هنا كما يبدو من أسلوبه متّفق مع رأي أستاذه **الخليل** في هذه المسألة.

لذلك أشار ابن هشام إلى أنّ (إنْ) هذه ليست بشرطية عند البعض، إذ قال : "قالوا : وليست شرطية؛ لأنّ الشرطية مستقبل، وهذه القصّة قد مضت"([٦٩]).

وقد رفض المبرّد (ت٢٧٥هـ)، وأبو بكر محمّد بن عليّ بن إسماعيل مَبْرَمَان البصريّ (ت٣٤٥هـ) مذهب **الخليل** في هذه المسألة، إذ لم يَقبَلا([٧٠]) الكسرَ في (أنْ) هنا. يقول السيرافيّ، منتصراً لمذهب **الخليل** : "وقد ردّه أبو العبّاس المبرّد، وتوهّم أبو بكر مَبْرَمَان أنّه إذا كَسَر (إنْ)، فلا يجوز أن تكون (أُذُناه) محزُوزَتَيْن؛ لأنّ (إنْ) توجب الاستقبال، وقد أحاط العلم أنّ الفرزدق قال هذا الشعرَ بعد قتْل قُتيبة وحَزِّ أُذُنَيْه. وليس الأمر على ما ظنّاه، وذلك أنّ العرب قد تُعادلُ وتُفاضلُ بين الفعلين الماضيين في الموافقة، فتستقبلُ الكلام بهما..."([٧١]).

وهو كلام صحيح، أورد السيرافي هنا ما يدعمه من الأساليب القرآنية، والشعر العربي، يمكن الرجوع إليه.

المسألة الثالثة : (أنْ) بمنزلة (يْ) : أنْ : عند **الخليل** قد تكون بمنزلة (أيْ) في بعض الأساليب العربية، وقد تكون مخفّفة من (أنّ). يقول سيبويه موضّحاً مذهبه :

"ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ)، وذلك قوله عزّ وجلّ : ((وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا))[ص : ٦]. زعم **الخليل** أنّه بمنزلة (أَيْ)؛ لأنّك إذا قلت : انطلقَ بنو فلان أنِ امْشوا، فأنت لا تريد أن تُخبِر أنّهم انطلقوا بالمَشْي، ومثل ذلك : ((مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنُ اعْبُدُوا اللهَ))[المائدة : ١١٧]. وهذا تفسير **الخليل**. ومثل هذا في القرآن كثير... وأمّا قوله عزّ وجلّ : ((وَءَاخِرُ دَعْوَيهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ))[يونس : ١٠] : وآخرُ قولهم أنْ لا إلَهَ إلّا اللهُ، فعلى قوله أنَّهُ الحمدُ لله، ولا تكون أيْ؛ لأنّ أيْ إنّما تجيء بعد كلام مُستَغنٍ، ولا تكون في موضع المبنيِّ على المبتدأ... وقال **الخليل** : تكون أيضا على (أَيْ) إذا قلت : أرسِلْ إليه أَنْ ما أنتَ وذا؟ فهي على (أيْ)، وإن أدخلت الباء على (أنّه)، و(أنّك) فكأنّه قال : أرسل إليه بأنّك ما أنت وذَا، جاز"([٧٢]).

يقصد أنّ (أنْ) عند **الخليل** في آيتي (ص~، والمائدة) تفسيرية بمعنى (أي)، وهو شيء واضح من المعنى والتفسير، وفي آية يونس هي مخفّفة من (أنّ) الناسخة. ويُمكن عنده أن تكون بمعنى (أيْ) في الأسلوب الذي ذكر، كما يمكن أن تكون مخفّفة من (أنّ)؛ لذلك جاز عنده أن تكون منصوبة على نزع الخافض (الباء).

وكوْن (أنْ) في آية (ص~) تفسيرية، بمعنى (أيْ) تفسير ذكره الزمخشري ، إذ قال : "أَنْ : بمعنى (أيْ)؛ لأنّ المنطلقين عن مجلس التقاول لا بدّ لهم من أن يتكلّموا ويتفاوضوا فيما جرى بينهم"(٧٣).

وقد أشار السيرافي في تعليقه على هذه المسألة عند **الخليل** إلى هذين الوجهين المذكورين في (أنْ)، إذ قال : "أحدهما : أنّ (أنْ) وفعل الأمر بعدها بمنزلة المصدر، وموضعها نصبٌ أو خفض... والوجه الآخر : أنْ تكون (أنْ) بمعنى (أيْ)، فلا تدخل فيه الباء؛ لأنّ الباء إذا دخلت صارت (أنْ) داخلة في الفعل الذي قبلها، وهي جملة واحدة، وإذا كانت بمعنى (أيْ) فهي جملة تفسِّر الجملة التي قبلها"(٧٤).

وهذا تفسير واضح لا غبار عليه لمذهب **الخليل** في المسألة.

المسألة الرابعة : الإعراب على الإشراك : سأل سيبويه أستاذه **الخليل** عن مسألة قرآنية، ورد فيها مضارع بعد مصدر، فأجابه بإعرابهما إعراباً مشتركاً، إذ قال : "وسألت **الخليل** عن قوله عزّ وجلّ : ((وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَآءُ))[الشورى : ٥١]، فزعم أنّ النصب محمول على (أنْ) سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على (أنْ) هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنّه لَمّا قال : (إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَآءِ حِجَابٍ) كان في معنى (إلّا أنْ يُوحِيَ)، وكان (أوْ يُرْسِلَ) فعلاً لا يَجري على إلّا، فأُجري على (أنْ) هذه، كأنّه قال : (إلّا أنْ يُوحِيَ أوْ يُرْسِلَ)؛ لأنّه لو قال : إِلَّا وَحْياً وإلّا أنْ يُرْسِلَ كان حسناً، وكان (أنْ يُرْسِلَ) بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أنْ)، إذ لم يجز أي يقولوا : أو إلّا يُرْسِلَ، فكأنّه قال : إِلَّا وَحْياً أوْ أنْ يُرْسِلَ"(٧٥).

يقصد أنّ نصْب (أوْ يُرْسِلَ) في مذهبه محمولٌ على (أنْ) مضمرة بعد (أو) كما تضمر قبل المضارع الواقع بعد الفاء والواو في مذهب البصريّين. وهي غير (أنْ) التي في صدر الآية، فتمّ بذلك إشراك المضارع مع المصدر في الإعراب، أيْ (إِلَّا وَحْياً أو أنْ يُرْسِلَ)، علماً بأنّ المصدر هنا بمنزلة المضارع أيضا، أي (إلّا أنْ يُوحِيَ أوْ يُرْسِلَ). يقول أبو حيّان : "ووحْياً مصدر في موضع الحال، عطف عليه ذلك المقدّر المعطوف عليه، (أو يرسلَ) والتقدير: إلّا مُوحِيا أو مُسمِعا من وراء حجاب، أو مُرسلا"(٧٦).

وكلام **الخليل** في هذه الآية كان حسب قراءة النصب في الفعلين(٧٧) فقط.

المسألة الخامسة : حمْل الوصف المضاف على الصفة المشبّهة : مذهب **الخليل** جواز إضافة الوصف إلى ما أضيف إلى ما فيه ألْ؛ حملاً على أسلوب الصفة المشبّهة. يقول سيبويه : "وقد ينبغي في قياس من قال : الضاربُ الرجلِ أن يقول : الضاربُ أخي الرجلِ، كما يقول : الحَسَنُ الأخِ، والحَسَنُ وَجْهِ الأخِ. وكان **الخليل** يراه"(٧٨).

يقصد بهذا جواز إضافة الوصف المشابه (يفعل) إلى المضاف إلى ما فيه ألْ، كجواز إضافة هذا الوصف إلى ما فيه ألْ؛ وذلك حملا على أسلوب الصفة المشبّهة، حيث يجوز إضافة المسبوقة بأل إلى ما أضيف إلى ما فيه ألْ، كجواز إضافة المسبوقة بألْ إلى ما فيه ألْ؛ وذلك لأنّ الصفة المشبّهة هي حدّ الكلام المقيس عليه، وليس الوصفُ بحدّ الكلام(٧٩). وهنا تتجلّى ظاهرة القياس عند **الخليل** بوضوح لا غبار عليه.

المسألة السادسة : الصفات قد لا تكتسب التعريف بالإضافة : مذهب **الخليل** أنّ الصفات لا تكتسب التعريف بالإضافة إذا كانت على نية التنوين، وحذف النون. يقول سيبويه ناقلاً مذهبه: "واعلم أنّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يَتغيّر من المعنى شيء، ويَنجرّ المفعول لِكفّ التنوين من الاسم، فصار عملُه فيه الجرَّ...وليس يُغيِّر كَفُّ التنوين، إذا حذفتَه مستخفّا، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة... ويَزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى جدّه : ((هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ))}المائدة : ٩٥{، و((عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا))}الأحقاف : ٢٤{. فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم تُوصَف به النكرةُ... وقال **الخليل** : هو كائنُ أخِيك، على الاستخفاف، والمعنى : هو كائنٌ أخاك"(٨٠).

يقصد أنّ مذهب **الخليل** في الوصف العامل عمل فعله حذفُ التنوين والنون منه، وإضافته إلى معموله، للتخفيف، وهذه الإضافة لا تُكسبه معرفة، وإن أُضيف إلى معرفة. حيث يبقى الوصف على معنى النكرة والتنوين(٨١). كما يقول ابن مالك في الألفية (٨٢) :

وإنْ يُشابِهِ المُضافُ يَفعَلُ

وصْفاً فَعَنْ تَنكِيرِهِ لا يُعزَلُ.

حيث مشابهته للمضارع تتمثّل في كونه دالّا على الحال أو الاستقبال، وعندئذ فهو باقٍ على معنى التنكير والتنوين، ولا يتعرّف بإضافته إلى المعرفة.

المسألة السابعة : الصفات قد تكتسب التعريف بالإضافة : يرى **الخليل** أنّ (مِثْل ومائة) لا تتعرّفان بالإضافة إلى المعرفة، وأنّ الصفات

المضافة إلى المعرفة قد تكتسب التعريف بإضافتها إلى المعرفة. قال سيبويه ناقلا رأيه : "ومن ذلك قول العرب : لي عشرون مِثْلَه، ومائةُ مِثْلِه، فأجروا ذلك بمنزلة (عشرين درهما، ومائةَ درهمٍ). ف(المِثْل) وأخواته، كأنّه كالذي حُذف منه التنوين في قوله : مِثْلٌ زيداً، وقَيْدٌ الأوابِدَ. وهذا تمثيل، ولكنّها (كمائة وعشرين)، فلزمها شيء واحد، وهو الإضافة. يريد أنّك أردت معنى التنوين، فمثل ذلك قولهم : (مائةُ درهمٍ). وزعم يونس **والخليل** رحمهما الله أنّ (الدرهم) ليس نكرة؛ لأنّهم يقولون : مائةُ الدرهمِ التي تعلم، فهي بمنزلة (عبد الله). وزعم **يونس والخليل** أنّ هذه الصفات المضافةَ إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهنّ كلّهنّ أن يكنَّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك، فجعلت (ضاربك) بمنزلة (صاحبك)"([٨٣]).

يقصد أنّ (مِثْل ومائة) لا تتعرّفان بالإضافة إلى المعرفة، كالوصف العامل المشابه للمضارع، إذ قد يقع نعتاً للنكرة مع إضافته إلى المعرفة؛ لذلك فهما على معنى التنوين. وحكى الخليل ويونس أنّ الصفات تكتسب التعريف بإضافتها إلى العرفة، وعليه فليست على نية التنوين؛ لذلك صحّ إتيانها نعتاً للمعرفة. وهذا ما أراد السيرافي توضيحه بقوله : "فأمّا ما أضيف إلى معرفة، فإنّه إن كانت النية فيه التنوين وأضيف طلباً للتخفيف، فهو على تنكيره، وإن كانت النية غير التنوين وإضافة تحضره، فهو معرفة، والأصل في إضافة الاسم إلى معرفة أن يتعرّف؛ لأنّ اللّفظ يوجب له ذلك باختصاصه إلى ما أضيف إليه"([٨٤]).

فالخليل يرى إذن أنّ الوصف إذا كان على نية التنوين وحذف النون فهو باقٍ على تنكيره، ولا يكتسب التعريف بإضافته إلى المعرفة، كما رأينا في المسألة التي قبل هذه، حيث كانت إضافته لطلب التخفيف، أمّا إذا كانت إضافته على نية غير التنوين فهو معرفة، يكتسب التعريف من الإضافة إلى المعرفة، كما في هذه المسألة، حيث إضافته محضة، معنوية، بينما إضافته في الأولى إضافة لفظية، مجازية.

الخاتمة:

تمحور هذا العمل حول أقوال **الخليل** وآرائه المتناثرة في كتاب سيبويه، وفيما يلي الإشارة إلى أبرز ما ورد في ثناياه من شتات المادّة، وضمّ بعضها إلى بعض في نقاط موجزة :

– كتاب سيبويه سجلّ حافل بأقوال مَن سبقوه من العلماء وآرائهم، نال احترام العلماء والدارسين عبر العصور، لم يُنتَج مثيل له، لا قبله ولا بعده،

لذلك قالوا فيه : "قرآن النّحو"، "ولقّبوه بالبحر استعظاماً له، واستصعاباً لما فيه".

– صاغ سيبويه جهود مَن سبقوه من العلماء في موسوعته لخالدة (الكتاب)، حيث أخذتْ خطوات هذا العلم تتفاعل وتتطوّر حتّى نضجتْ على أيدي هؤلاء العلماء، فتناولها هو بذكائه الحادّ، وصاغها في كتابه، مع بروز شخصته، وتميُّزها بوضوح بيِّن. وأغلب روايته عن هؤلاء العلماء في الكتاب كانت عن أستاذه **الخليل**.

وهذا ما عبّر عنه النديم بقوله : "قرأت بخطّ أبي العبّاس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً، منهم سيبويه، والأصول، والمسائل **للخليل**".

– أقوال **الخليل** وآراؤه هي أصلُ مادّة الكتاب، وهو ما يتّضح من غزارة روايته عنه، وبأسلوب متلوّن، يصرّح في بعضه أحياناً كثيرة بذكر اسمه، وقد لا يصرّح باسمه، غير أنّه فيما بَدَالي يناقش مناقشات مستفيضة في ضوء فهمه لآرائه وأقواله، بحيث يَصْعب على قارئ الكتاب في أحيان كثيرة فصْلُ كلام سيبويه عن كلام **الخليل**، ومن أين بدأ كلام **الخليل**، ومن أين انتهى.

– قمتُ بإحصاء **(نحو ثلاثمائة ٣٠٠ مسألة)**. وهي ما أنوي إخراجها جميعا في سلسلة حلقات متتالية، بعون الله تعالى. وهذا البحث يمثّل **الحلقة الثانية** منها، وقد اشتمل على **(ثمانيَ عشرةَ ١٨مسألةً)** ، موزّعة في ثلاثة مباحث.

وكنت قد نشرت **البحث الأوّل** (الحلقة الأولى) من هذه السلسلة في مجلّة كلّية الآداب بجامعة البصرة.

– رأى الباحث أنّ الحاجة كانت ملحّة إلى إحصاء هذا الجهد الخليليّ الكبير المتناثر في الكتاب، وإخراجه إلى النور للدارسين والباحثين، حيث لم يطّلع على مَن قام قبله بهذا العمل.

– انصبّ عمل الباحث في هذا العمل على التقاط المسائل الخليلية من الكتاب، وعرضها، مع توطئة، وتعقيب، مسلّطاً الضوء على النصّ، موضّحاً مضمونه، محلّلاً، مناقشاً؛ وذلك لغرض حصر المسائل **الخليلية** في الكتاب، وعرضها، ليتبيَّن من ذلك أنّ للخليل نحواً ناضجاً متكاملاً من أصول وفروع، في جميع الأبواب النحوية.

– خالف سيبويه أستاذَه **الخليلَ** في بعض المسائل الجزئية، لا في القواعد والأصول، وكان يعرض هذا الخلافَ بأسلوب مؤدّب، يُكنّ فيه كثيراً من الاحرام والتقدير لأستاذه، بل هو لا يصرّح في الغالب بهذا الخلاف، حيث يكتفي بالإشارة والتلميح.

– أوصي بقراءات موسّعة في كتب التراث العربي، وغربلتها، لردّ الجزئيات والفروع إلى أصولها وقائليها، وللاطّلاع على كثير من

الظواهر اللّغوية التي لا شكّ أنّها ستساعد على تأصيل بعض الظواهر اللّسانية في الدراسات اللّسانية الحديثة.

هوامش البحث

١. النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق راشد بلحبيب. المملكة المغربية : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٢٠هـ.ج١، ص١٥١.
٢. خبار النحويين البصريين، ص٤٨.
٣. لمصدر والصفة نفسهما.
٤. منشور بموقع الدكتور محمد سعيد. الرابط: *http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_318.docx.*
٥. منشور بمجلّة كلّية التربية (هكذا)، العدد الرابع. على الشبكة المعلوماتية، الرابط: *http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51034.*
٦. دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٩٠م. عَمّان، إربد.
٧. دار عالم الكتب، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٨م.
٨. يراجع هذا الموضوع في يحفظ عمرو محمّد عبد الله، وجوه الإعراب والقراءات بين الفرّاء والزجّاج ــ دراسة وصفية تحليلية مُوازِنة لكتابيْهما (معاني القرآن)، ص١٨، فما بعدها.
٩. يراجع المفصّل في تاريخ النحو، ص٣٣.
١٠. المصدر والجزء نفسهما، والصفحة نفسها.
١١. واليه بالبصرة. واسم هذا الكاتب : عبد الله بن قيس، توفّي ٤٤هـ.
١٢. يراجع الخصائص، ج٢، ص١٠، وأبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويّين، ص٢٣.
١٣. واللّاحن هو أبو الحصين بن أبي الحرّ العنبري.
١٤. يراجع البيان والتبيين، ج٢، ص٣١٩، وطبقات النحويّين واللّغويّين، ص٢٨.
١٥. يراجع المفصّل في تاريخ النحو العربي، ص٣٣.
١٦. ج٢، ص٣٢٤.
١٧. يراجع طبقات النحويين واللغويين، ص١١.
١٨. يراجع مراتب النحويين، ص٢.
١٩. يراجع هذا الموضوع في يحفظ عمرو محمّد عبد الله، وجوه الإعراب والقراءات بين الفرّاء والزجّاج، ص٢٠، فما بعدها.
٢٠. يراجع الفهرست، ص٦١، وطبقات النحويين واللّغويين، ص٢١، ٢٧، والخصائص، ج٢، ص١٦، وبغية الوعاة، ج٢، ص٩٠.
٢١. الفهرست، ص٦١.
٢٢. المفصّل في تاريخ النحو العربي، ص٤٧.
٢٣. الفهرست، ص٧٦.
٢٤. بغية الوعاة، ص٤١٨.
٢٥. الفهرست، ص٦٢.
٢٦. بغية الوعاة، ص٤١٨.
٢٧. مراتب النويين البصريين، ص٤٢.
٢٨. كتاب سيبويه، ج١، ص٢٠٣، ٢٥٥.
٢٩. المصدر نفسه، ج٢، ص١١٣.
٣٠. وهذا الإحصاء ذكره قبلي الأستاذ علي النجدي في كتابه (سيبويه إمام النحاة)، إذ هو تقريباً متطابق مع الإحصاء الذي قمت به، باستثناء إحصائي لآراء الخليل في الكتاب، إذ لم أقف عليها عنده.
٣١. سيبويه أبو بشر عَمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة : مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.ج٣، ص٥٠٨ ــ ٥٠٩.
٣٢. أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التوّاب وآخرين. القاهرة : الهيئة العامّة لدار الكتب والوثائق القومية. ط ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.ج١٤، ص٢٧.
٣٣. مغني اللّبيب، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. ج٢، ص٣٣٩.

٣٤. يراجع الأشمونيّ أبو الحسن علي، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك. القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي ١٩١٨م. ج٢، ص٢١٥.
٣٥. الكتاب، ج٣، ص٥٢١.
٣٦. أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمَة. القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ط١٣٨٦هـ. ج٣، ص١٧.
٣٧. يراجع شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٢٧.
٣٨. الكتاب، ج٣، ص٥٢١ – ٥٢٢.
٣٩. يراجع السيرافي، شرح الكتاب، ج٣، ص٤٣–٤٤. ويرجع مذهب المبرّد في كتابه : المقتضب، ج٣، ص٨٨.
٤٠. الكتاب، ج٣، ص٥٢٥.
٤١. المصدر والجزء نفسهما، ص٥٢٧.
٤٢. يراجع شرح الكتاب، ج٣، ص٤٧.
٤٣. الكتاب، ج٣، ص١٠٤.
٤٤. يراجع تفصيل في المقتضب، ج٢، ص٣٣٤.
٤٥. شرح الكتاب، ج١٠، ص١٤٢ – ١٤٣.
٤٦. الكتاب، ج٣، ص١٠٥ – ١٠٦.
٤٧. مغني اللّبيب، ج٢، ص٣٣٩.
٤٨. أبو سعيد الخوارزميّ ضياء الدين موفّق بن أحمد المكّيّ، كفاية النحو في علم الإعراب، تحقيق محمّد عثمان. القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ٢٠١١. ص٢٤٢.
٤٩. الكتاب، ج٣، ص١٠٥ – ١٠٦.
٥٠. يراجع توضيح المسألة في السيرافي، شرح الكتاب، ج١٠، ص١٤٤ – ١٤٥.
٥١. الكتاب، ج٣، ص١٠٦ – ١٠٧.
٥٢. شرح الكتاب، ج١٠، ص١٤٢ - ١٤٣.
٥٣. الكتاب، ج٣، ص١٠٧.
٥٤. أبو زكريّا الفرّاء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق فاتن محمّد خليفة. بيروت : دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م. ج١، ص١٦٦.
٥٥. الكتاب، ج٣، ص٤٩٩ - ٥٠٠.
٥٦. السيرافي، شرح الكتاب، ج١٤، ص١٣ - ١٤.
٥٧. يراجع المقتضب، ج٢، ص٣٢٢ -٣٢٣.
٥٨. الكتاب، ج٣، ص٥٠١.
٥٩. يراجع توضيح لهذه المسألة عند المبرّد، المقتضب، ج٢، ص٣٣٦، السيرافي، شرح الكتاب، ج١٤، ص١٥-١٦.
٦٠. أبو الخطّاب الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد الحميد. أحد نحاة البصرة، وأحد شيوخ سيبويه الذين روى عنهم النحو (ت١٧٧هـ).
٦١. نسبة إلى قبيلة كنانة. يراجع في مغني اللّبيب، ج١، ص١٥٩. رقم ٢٦٠. أورده ابن هشام شاهدا لجواز بناء (غير) على الفتح إذا أضيفت إلى مبنيّ.
٦٢. يراجع عند الدكتور إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية. بيروت : دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ١٩٩٦م.ج٤، ص٢٩٢. و**الشاهد** فيه بناء (حين) على الفتح لإضافتها إلى مبنيّ.
٦٣. الكتاب، ج٢، ص٣٢٩–٣٣٠.
٦٤. تراجع مسألة المصدر المؤوّل عند الخضريّ محمّد، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تاريخ النشر وداره بدون. ج١، ص١٣١.
٦٥. الكتاب، ج٣، ص١٦١.
٦٦. شرح كتاب سيبويه، ج١١، ص٩٥.
٦٧. ورد ذكره في مغني اللّبيب، ج١، ص٢٦. رقم٢٩.
٦٨. الكتاب، ج٣، ص١٦١ – ١٦٢.
٦٩. يراجع السيرافي، شرح الكتاب، ج١١، ص٩٦.
٧٠. مغني اللبيب، ج١، ص٢٦.

٧١. يراجع المقتضب، ج٢، ص٧٤ – ٧٥.
٧٢. شرح الكتاب، ج١١، ص٩٦.
٧٣. الكتاب، ج٣، ١٦٢ – ١٦٣.
٧٤. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيـــروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـــ.ج٤، ص٧٣.
٧٥. السيرافي، شرح الكتاب، ج١١، ص١٠٢.
٧٦. الكتاب، ج٣، ص٤٩.
٧٧. أبو حيّان محمّد بن يوسف، تفسير البحر المحـــيط، تحقيق صدقي محمّد جميل. بيروت : دار الفكـــر، طبعة١٤٢٠هـــ. ج٩، ص٣٥٠.
٧٨. قراءة الجمهور نصـــب الفعلـــين، وقـــراءة نـــافع رفعهما. فهما قراءتان صـــحيحتان، متواترتـــان. يراجع المصدر والجزء نفسهما، والصفحة نفسها.
٧٩. الكتاب، ج١، ص١٩٣.
٨٠. تراجع هذا المسألة فـــي شـــرح كتـــاب ســـيبويه للسيرافيّ، ج٤، ص٩٥.
٨١. الكتاب، ج١، ص١٦٥– ١٦٦.
٨٢. يراجع تفصيل ذلك في شرح الكتـــاب للســـيرافي، ج٤، ص٦٢.
٨٣. يراجع شـــرح الأشـــموني علـــى الألفيـــة، ج١، ص٤٨٩.
٨٤. الكتاب، ج١، ص٤٢٧ – ٤٢٨.
٨٥. شرح الكتاب، ج٦، ص٥٧.

المصادر والمراجـــــــع

١ – الدكتور أحمد بن محمد القرشي، **الخـــلاف بين سيبويه والخليل في الصوت والبِنيَـــة.** منشور بموقع الدكتور محمد سعيد. الرابط :

http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_318.docx.

٢– الإسفراييني تاج الدين محمد بن محمد بـــن أحمد، **لباب الإعراب،** تحقيق بهاء الدين عبد الوهّـــاب عبـــد الـــرحمن. الريـــاض : دار الرفاعي، ط١، ١٤٠٥هـــ.

٣– الأشموني أبو الحسن علي، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالـــك.** القاهرة : دار إحيـــاء الكتب العربية ١٩١٨م.

٤– الأعلم الشنتمري أبو الحجّاج يوســـف بـــن سليمان، **النكت في تفسير كتـــاب ســـيبويه.** تحقيق رشيد بلحبيب. المملكـــة المغربيـــة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٢٠ــ ١٩٩٩م. ٣ج.

٥– الدكتور إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربيـــة.** بيـــروت : دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـــ١٩٩٦م.

٦– الأنباري أبو البركات كمـــال الـــدين عبـــد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. **الإنصـــاف في مسائل الخلاف.** المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـــ٢٠٠٢م.

٧– نزهة الألبّاء في طبقات الأدبـــاء. تحقيـــق محمد أبي الفضـــل إبـــراهيم. مصـــر : دار النهضة.

٨ – الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، **شـــرح القصائد السبع الطوال،** تحقيـــق الشـــربيني شريدة. القاهرة : دار الحديث. ١٤٣١هـــ ٢٠١٠م.

٩- أبوحيّان النحوي الأندلسي، **البحر المحيط**، تحقيق صدقي محمد جميل. بيروت : دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**. دار أضواء السلف. تاريخ النشر بدون.

١١- أبو الطيّب **اللغوي**، **مراتب النحويّين**. مصر : دار المعارف، ط٢.

١٢- ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، **النشر في القراءات العشر**. ٢ج. تصحيح علي محمد الضباع. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣- ابن جني أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجّار. القاهرة : دار الكتب المصرية، طبعة ١٩١٣م.

١٤- ابن سيده أبو الحسين علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت : الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٥-ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله، **أدب الكاتب**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر : دار الفكر، ط٤، ١٣٨٢ه ١٩٦٣م.

١٦- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**. بيروت : دار صادر، ط٤، ٢٠٠٥م.

١٧- **الشعر والشعراء**، تحقيق مفيد قميحة. بيروت : دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠١هـ.

١٨- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي.

١٩- الجاحظ أبو عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق فوزي عطوى. بيروت : الشركة اللّبنانية للكتاب.

٢٠- الدكتور الحلواني محمد خير، المفصّل في تاريخ النحو العربي. الطبعة ١٣٩٩هـ١٩٧٩م. بيروت : مؤسّسة الرسالة.

٢١- الخضري محمّد، **حاشية الخضري** على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تاريخ النشر وداره بدون.

٢٢- الخطيب أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، **كتاب المجالس**، تحقيق الدكتور غانم قَدُّوري الحَمَد. عمان : دار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعةالأولى١٤٢٢هـ٢٠٠٢م.

٢٣- الخوارزمي ضياء الدين المكّي موفّق بن أحمد بن أبي سعيد، **كفاية النحو في علم الإعراب**، تحقيق محمّد عثمان. القاهرة:مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٣٢هـ٢٠١١م.

٢٤- الزّبَيْديّ أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللّغويين**، تحقيق أبي الفضل محمد إبراهيم. دار المعارف، ط٢.

٢٥- الزوزني أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **شرح المعلّقات العشر**. بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ١٩٨٩م.

٢٦- سيبويه أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قَنبَر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون. مصر : مكتبة الخانجي ط٢، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

٢٧- السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **أخبار النحويّين البصريين ومراتبهم**، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنّا. دار الاعتصام، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

٢٨- **شرح كتاب سيبويه** ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التوّاب وآخرين. القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

٢٩- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٣٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين. بيروت : دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣١- الصفّار أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي، **شرح كتاب سيبويه**. تحقيق معيض بن مساعد العوفي. المدينة المنوّرة : دار المآثر للنشر والتوزيع ١٤١٩م.

٣٢- عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللّغويين**، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب. شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٣٣- عليّ بن سليمان الحيدرة اليمني ،**كشف المشكل في النحو**، تحقيق الدكتور هادي عَطِية مَطر. بغداد : إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الرشاد ١٤٠٤هـ

٣٤- علي النجدي ناصف، **سيبويه إمام النحاة**. دار عالم الكتب، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٨م.

٣٥- الدكتور فخر صالح قدارة، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه** . عَمّان، إربد : دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٩٠م.

٣٦- الفرّاء، **معاني القرآن**، تحقيق فاتن محمد خليفة اللّبون. بيروت : دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٤ه.

٣٧- المبرّد أبو العبّاس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمَة. القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٨هـ.

٣٨- الدكتور مجيد خير الله راهي ، **ما اختلف فيه الخليل وسيبويه من مسائل التصريف**. منشور بمجلّة كلّية التربية (هكذا)، العدد الرابع. على الشبكة المعلوماتية، الرابط: *http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51034*.

٣٩- محمّد عبد الخالق عضيمَة، **فهارس كتاب سيبويه**. القاهرة : مطبعة السعادة، ط١، ١٣٩٥هـ١٩٧٥م.

٤٠- النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق، **الفهرست**. بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر.

٤١- **النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق رشيد بلحبيب. المملكة المغربية : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .

٤٢- يحفظ عمرو محمّد عبد الله، وجوه الإعراب والقراءات بين الفرّاء والزجّاج – دراسة وصفية تحليلية مُوازِنة لكتابيْهما (معاني القرآن). رسالة الماجستير، جامعة طرابلس، ليبيا ١٩٩٨م.